المقتطف

الجزء الثاني من المجلد الحادي والثلاثين

١ فبراير (شباط) سنة ١٩٠٦ — الموافق ٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٣

احوال القطر المالية

لما صدر تقرير الجمارك السنوي في العام الماضي انشأنا مقالة موضوعها نجاح مصر ومستقبلها نشرناها في الجزء الخامس الصادر في غرة شهر مايو وابنا فيها ان عام ١٩٠٤ لم يكن عام ربح على القطر المصري بل عام خسارة . ثم جاءت مذكرة المستشار المالي منذ شهرين مطابقة لما نشرناهُ منذ عشرة اشهر

وقد صدر الآن تقرير الجمارك عن شهر دسمبر الماضي الذي ختمت بهِ سنة ١٩٠٥ فاذا نتيجتها مخيفة جدًّا بلغت فيها قيمة الواردات الى القطر المصري ٢١ ٥٦٤٠٧٦ وكانت في السنة التي قبلها ٢٠٥٥٩٥٨٨ فزادت اكثر من مليون جنيه، وبلغت قيمة الصادرات ٢٠٣٦٠٢٨٥ وكانت في السنة التي قبلها ٢٠٨١١٠٤٠ فنقصت نحو نصف مليون جنيه اي زاد المال الذي اضطرَّ القطر المصري ان يدفعهُ ثمن وارداتهِ مليون جنيه ونقص المال الذي قبضهُ ثمن صادراتهِ نصف مليون جنيه وذلك بالنسبة الى السنة السابقة التي عددناها سنة خسارة لا سنة ربح

وقد قدَّرنا ديون الاهالي في العام الماضي بثلاثين مليون جنيه ثم ظهر لنا بالبحث والاستقراء انها اكثر من ذلك وقد زادت زيادة بالغة في العام الماضي. فاذا قدَّرناها الآن باربعين مليون جنيه لا نكون بعيدين عن الحقيقة ولا يقلُّ ربحها عن مليونين ونصف من الجنيهات ولكن جانبًا كبيرًا من الربا يبقى في القطر لاهاليهِ فلا يرسل منهُ الى الخارج اكثر من مليون ونصف في السنة على ما يظهر لنا

ثم يجب ان نضيف الى دخل القطر المصري نحو مليون جنيه على الاكثر ينفقها السيَّاح فيهِ سنويًّا فيصير حسابهُ هكذا

ما دفعهُ القطر في العام الماضي

٢١٥٦٤٠٧٦	ثمن الواردات اليهِ
٠٣٥٠٠٠٠٠	ربا دين الحكومة
٠١٥٠٠٠٠٠	ربا دين الاهالي الذي يخرج من القطر
٢٦٥٦٤٠٧٦	والجملة

ما قبضهُ القطر المصري في العام الماضي

٢٠٣٦٠٢٨٥	ثمن صادراتهِ كلها
٠٢٠٣٦٠٢٨	زيادة عشرة في المئة على تقدير الجارك
٠١٠٠٠٠٠٠	ما ينفقهُ فيهِ السياح
٢٣٣٩٦٣١٣	والجملة

والفرق بين ما دفعهُ القطر المصري وما قبضهُ اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات بقي ديناً عليهِ للبنوك والشركات المالية . ولا عبرة بالنقود الواردة الى القطر والصادرة منهُ لان النقود الواردة قد تكون للبنوك لتدينها للاهالي فهي ليست من الربح في شيء والصادرة قد تكون من اموال قديمة مذخورة في البلاد . فالامر المقرَّر الذي لا ريب فيهِ ان ثروة القطر المصري نقصت سنة ١٩٠٥ اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات عما كانت عليهِ سنة ١٩٠٤ ولا يؤخذ على ذلك الَّا امر واحد وهو ان بعض الاموال التي أُنفقت فيهِ في العام الماضي أُنفقت على اصلاح اراضيهِ فلا يظهر ريعها الآن وهذا صحيح ولكن الاموال التي أُنفقت كذلك في السنة الماضية لا تبلغ مليون من الجنيهات

ويعترض البعض بقولهم ان متوسط ثمن الفدان في القطر المصري كان منذ بضع سنوات نحو عشرين جنيهاً وهو الآن ستون جنيهاً على الاقل اي ان ثمن اطيان القطر المصري كان مئة مليون جنيه فصار الآن ثلثمئة مليون جنيه . لكن ليس العبرة بثمن الاطيان بل بقيمة دخلها او بما يشتريهِ دخلها من اراديب الحنطة وامتار المنسوجات وما اشبه وبعبارة اخرى ان دخل اطيان القطر المصري كان يطعم ويكسو عشرة ملايين من النفوس من غير ان يستدينوا غرشاً من الخارج فهل يطعم ويكسو الآن ثلاثين مليوناً من النفوس من غير دين

اذا اشتريتُ بيتاً بالف جنيه ووجدتُ اجرتهُ تكفي لشتري مئة اردب من الحنطة ثم ارتفعت الاسعار حتى صار ثمن البيت ثلاثة آلاف جنيه ولكن اجرتهُ بقيت لا تكفي الَّا لشتري مئة اردب من الحنطة فثمن البيت باقٍ على حالهِ بالنسبة اليَّ والزيادة فيهِ اسميَّة لاغير

واذا بحثنا عن الزيادة في ثمن الواردات والنقص في ثمن الصادرات وجدنا انهُ لا يتعذر تلافيهما . فالزيادة في الواردات كان اكثرها في ثمن الحبوب والدقيق وقد كانت الزيادة في ثمنهما نحو ٨٠٠ الف جنيه عن سنة ١٩٠٤ ونحو مليون و ١٠٠ الف جنيه عن سنة ١٩٠٣ والنقص كان اكثرهُ في ثمن القطن فقد بلغ نحو ٩٠٠ الف جنيه

وزاد ثمن السكر الوارد نحو ٢٨٢ الف جنيه وثمن الخشب ١٢٧ الف جنيه وثمن الزيوت ٥٦ الف جنيه ، ونقص ثمن الصادر من الفول ٩٣ الف جنيه . ولكن العبرة بالوارد من الدقيق والحنطة والصادر من القطن فيجب ان تتجه الهمة الى زيادة غلة الحنطة والى زيادة محصول القطن اذا اريد تلافي ذلك . ونعيد هنا ما قلناهُ في المقالة المشار اليها آنفاً وهو انهُ يجب تعميم الري الصيفي واحياء الارض الموات حتى يصير القطن يزرع في مليوني فدان على الاقل بدلاً من زرعهِ في مليون ونصف او اقل والاعتناء بخدمة القطن وتسميدهِ حتى يصير محصول القطار ١٠ ملايين قنطار او ١٢ مليوناً . ويجب ايضاً تقليل نفقات الزراعة باستخدام الآلات البخارية فانها اذا استعملت بدل نصف المواشي فمن ذلك اقتصاد لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه في السنة

وهنا امر حريٌّ بالنظر وهو ان البلاد التي تعتمد على الزراعة وحدها تكون عرضة للآفات لان الزراعة مهما أُتقنت لا تكون خاضعة لارادة الانسان كما ثبت في العامين الماضيين . ففي عام ١٩٠٤ اتلف محصول القطن في مديرية البحيرة كلها وجاد في اكثر اقسام الغربيَّة . وفي العام الماضي جاد في مديرية البحيرة واتلف في اكثر اقسام الغربيَّة . ونعرف اناساً بلغ محصول الفدان من اطيانهم سنة ١٩٠٣ نحو خمسة قناطير وقد زرعوا هذه الاطيان عينها في العام الماضي وخدموها احسن خدمة فلم يبلغ محصول الفدان منها ثلاثة قناطير . وقد اتلفت المديريات الوسطى في العام الماضي وجاد محصولها في العام الذي قبلهُ . وقس على ذلك محصول الذرة والقمح والفول لان للاحوال الجويَّة تأثيراً شديداً في المزروعات وهي لا تجري حسب ارادة الانسان بل حسب مؤثرات طبيعيَّة لم تعلم نواميسها حتى الآن فتبقى احوال البلاد الزراعية من حيث الخصب والمحل عرضة للتقلُّب . وهذا التقلُّب غير كثير في القطر المصري كما هو في غيرهِ من الاقطار الزراعية ولكنهُ كاف ليوجب على من في يدهم مقاليد هذه البلاد ان يعملوا نظرهم في ايجاد وسائل اخرى للتعيش تُضَمُّ الى الوسائل الزراعيَّة وتكون مما يسهل التحكُّم فيهِ كالوسائل الصناعية التي يمكن العمل بها في هذا القطر حتى لا يبقى معتمداً على الزراعة وحدها . وسنذهب الكلام على ذلك في فرصة أُخرى